

٢ - وفي الحالين ثانية وثالثاً إذا كان الفاعل من أصول المحدث أو المترددين ترتبيته أو من سلم إليهم بمقتضى القانون - أو إذا استعمل القاغول مع الحديث وسائل الإكراه أو التهديد تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويحمل سمع نارقون
نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ١٠ شعبان سنة ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الصقر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣

يتنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنع طبقاً للمادة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ،

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنع بالجمهورية العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٠ ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبعد موافقة مجلس الرياسة ،

قرر القانون الآتي :

البعثات والاجازات الدراسية

مادة ١ - يجوز لوزارة الداخلية في سبيل زيادة ثقافة أفراد هيئة الشرطة أن توفر لهم في بعثات أو اجازات دراسية إلى الخارج للقيام بدراسات علمية أو عملية أو للحصول على مؤهل علمي أو كسب خبرة في عمل .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٣

بتعديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - ينتبدل بنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين النص الآتي :

١ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة :

(أولاً) كل من أخفي حداً حكم بتسلمه لشخص أو جهة بالتطبيق لأحكام هذا القانون وكل من دفعه لغيره أو أعاده عليه بأية وسيلة .

(ثانياً) كل من عرض حدنا السادس حالات التشرد المخصوص عليها في المادة الأولى ، وذلك بأن أهدى لها أو دربه عليها أو جرده على سلوكيها أو ساعدته بما وجد على التشرد أو سهل له ولو لم تتحقق حالة التشرد فعلاً .

(ثالثاً) كل من أعد حدنا السادس لارتكاب جنائية أو جنحة أو للقيام بعمل من الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها أو دربه على ذلك أو سره عليه ولو لم يرتكبها الحدث فعلاً .

مادة ٤ — على مصالح الوزارة وإداراتها أن تقدم إلى لجنة البعثات في ميعاد غايتها آخر سبتمبر في مشروع ميزانيتها السنوي بمقدارها عن البعثات الازمة لها في السنة المالية التالية مشفوعة ببيان تفصيل عن كل بعثة ونوعها ومدتها والفرض منها ومدى الحاجة إليها .

مادة ٥ — يشترط في عضو البعثة ما يأتي :

(أ) أن يكون حاصلاً في التقريرين السريين عن السنتين السابقتين للبعثة على درجة جيد جداً على الأقل .

(ب) أن ينجح في الكشف الطبي طبقاً للقواعد المقررة في لائحة القومسيون الطبي العام .

(ج) أن يمتاز اخباراً شخصياً يتوافر أمام هيئة تتفرع من لجنة البعثات المشار إليها في المادة الثانية تشكل بقرار من وزير الداخلية ويصدر بتنظيم هذا الاختبار وبيان الإجراءات التي تتبع في إجرائه قرار من الهيئة المذكورة .

ويجوز لوزير الداخلية الإعفاء من الاختبار بعدأخذ رأي لجنة البعثات .

مادة ٦ — يشترط في طالب الإجازة الدراسية بمرتب ما يأتي :

(أ) أن يكون قد مضى في الخدمة خمس سنوات على الأقل .

(ب) أن يكون قد حصل على موافقة المعهد أو الهيئة التي يرغب الالتحاق بها .

(ج) أن يكون موضوع الدراسة له علاقة بعمله كأحد أفراد هيئة الشرطة .

(د) أن تكون كفايته في عمله عن المأمين السابقين لطلب الإجازة بدرجة جيد جداً على الأقل .

(هـ) أن ينجح في الكشف الطبي طبقاً للقواعد المقررة في لائحة القومسيون الطبي العام .

مادة ٧ — يجوز لوزير الداخلية بناءً على توصية لجنة البعثات، التوصية بالإعفاء من الكشف الطبي إذا اتفق ذلك الصالح العام وإذا كانت مدة البعثة أو الإجازة الدراسية لا تتجاوز ستة أشهر .

مادة ٨ — تخالل لجنة البعثات بالوزارة أعضاء البعثات بعد اجتيازهم الاختبار الشخصي ولها المقابلة بين الناجحين ، كما تمرض عليهم طلبات الإجازة الدراسية للنظر في إقرارها .

وللوزارة بعد الاتفاق مع وزارة التعليم العالي والباراجية أن تهدى بالإشراف على أعضاء بعثات هيئة الشرطة وأجازاتهم الدراسية إلى مكاتب البعثات والملحقين الثقافيين والسفارات أو فروعها في الخارج في المهمورية العربية المتحدة في البلاد التي ليس بها مكتب بعثات أو ملحقون ثقافيون . ويجوز أن تكون البعثة أو الإجازة الدراسية في داخل البلاد للقيام ببعض الدراسات أو المران العمل .

مادة ٩ — تشكل لجنة بوزارة الداخلية لبعثات أفراد هيئة الشرطة وأجازاتهم الدراسية من :

وكل الوزارة المساعد لشئون الأمان العام والشرطة ... رئيساً

مديراً عام مصلحة الشرطة
مديراً عام مصلحة الأمن العام
مديراً عام كلية الشرطة
أعضاؤه	
مديراً إدارة كاتم أسرار
مديراً إدارة الباحث العامة
مديراً إدارة الميزانية

ويجوز لوزير الداخلية أن يضم لهذه اللجنة عضواً أو أكثر من رؤساء المصايخ أو الإدارات الأخرى .

وفي حالة غياب رئيس الهيئة يتول رئاستها أقدم الأعضاء رتبة، وتجتمع الهيئة بدعوة من الرئيس ويكون الاجتماع محضاً من حضوره أكثر من نصف عدد الأعضاء .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

ويكون للجنة سكريراً يختاره رئيسها .

مادة ١٠ — تختص الهيئة المشار إليها بالمسائل الآتية :

(أ) وضع السياسة العامة لبعثات أفراد هيئة الشرطة وأجازاتهم الدراسية .

(ب) تفعي احتياجات الوزارة الفعلية من هذه البعثات من حيث الموارد ومقدار المبعوثين وتنظيم إجراءات الإعلان عنها بين أفراد هيئة الشرطة .

(ج) وضع القواعد المالية التي تتبع في شأن أعضاء البعثات وتحديد صفاتهم الشهرية ومقرراتهم ونفقات سفرهم بمراعاة مستوى المعيشة في البلاد التي يوندون إليها ، وذلك بالاتفاق مع وزير المزاولة .

ولأن تكون قرارات الهيئة قابلة للتنفيذ إلا بعد اعتماد وزير الداخلية لها .

ماده ١٦ - لا يجوز لعضو البعثة أو الابازة الدراسية أن يترك مفر دراسته أو أن يستبدل المعهد أو الجهة الموفد إليها معهداً أو جهة أخرى إلا بموافقةلجنة البعثات.

ماده ١٧ - لعضو البعثة الحق في الجواز المالية التي يحصل عليها وكذلك الرسوم الدراسية ورسوم الامتحان التي يتقرر إعفاؤه منها بسبب تقوته أو التي تردد إليه لهذا السبب - أما إذا حصل العضو على آخر مقابل ثروته استقطع من مرتبه نصف صاف كسبه عن ذلك المران .

ماده ١٨ - لعضو البعثة التي لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات أن يعود إلى وطنه مرة واحدة لقضاء مطلع الدراسة بشرط أن يكون قد أمضى ستين دراسة على الأقل منذ بدء البعثة .

ماده ١٩ - لجنة البعثات أن تقرر مد مدة البعثة لمدة سنة على الأكثر بعد التأكيد من أن العضو يقوم بدراسة على وجه صرف .

ماده ٢٠ - على عضو البعثة والموفد في اجازة دراسية الموفدة لوطنها خلال شهر من انتهاء مدة المهمة والا أو قف صرف مرتبه .

ويوقعان قبل سفرهما إقراراً اطباقاً للنموذج الذي يصدره وزير الداخلية بالتزامه بخدمة وزارة الداخلية المدة المقررة في المادة ٢١ ، وذلك مع عدم الإخلال بما تقتضي به القوانين واللوائح من أحكام وجزاءات أخرى .

ماده ٢١ - يلزم عضو البعثة بعد عودته بخدمة وزارة الداخلية مدة لا تقل عن سبع سنوات كما يتم الموفد في اجازة دراسية بخدمة وزارة الداخلية مدة لا تقل عن ضعف المدة التي قضاها في اجازته الدراسية .

ويجوز لوزير الداخلية إعفاء عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المتمدة من التزامه المشار إليه إذا دعت ضرورة قومية أو مصلحة وطنية إلى الإقادة منه في جهة أخرى .

ماده ٢٢ - تسرى أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما لم يرد به نفس خاص في هذا القانون على بعثات وأجازات هيئة الشرطة .

ماده ٢٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برأس الجمهورية في ١٠ شعبان سنة ١٣٨٢ (٦ يناير ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

المنع الأجنبية والدولية

ماده ٩ - يجوز لوزارة الداخلية قبول منع للدراسة أو التخصص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو دولية وذلك بعدأخذ رأي لجنة البعثات - وتسرى على هذه المنع القواعد المقررة للبعثات .

ولا تعتبر منع في تطبيق أحكام هذا القانون المنع الذي تعطى لتلريب بعض الموظفين بمناسبة التعاقد على شراء أدوات من الخارج .

حقوق المبعوثين وواجباتهم

ماده ١٠ - على عضو البعثة أو الموفد في اجازة دراسية أن يتم بعثه أو دراسته في المدة المقررة وأن يوازن عمل حضور الدراسة أو التarin وأن يكون محمود السيرة بالخارج .

ماده ١١ - لا يجوز لعضو البعثة أو الموفد في اجازة دراسية أن يستغل بأى عمل في الخارج يكون الفرض منه الربح أو يخالف متطلبات الوظيفة آ

ماده ١٢ - يحظر على عضو البعثة أو الموفد في اجازة دراسية الزواج من أجنبية خلال مدة البعثة أو الاجازة الدراسية .

ماده ١٣ - لا يجوز لعضو البعثة أو الموفد في اجازة دراسية تغيير نوع البعثة أو منهجها إلا بموافقة لجنة البعثات .

ماده ١٤ - لجنة البعثات أن تقرر إنهاء البعثة أو الاجازة الدراسية إذا ثبتت من التقارير الواردة أن حالة الموفد لا تمكنه من تحقيق الفرض المقصود من البعثة أو الاجازة وكذلك إذا حالف أحكام هذا القانون .

ماده ١٥ - تكون الاختراعات التي ينكرها عضو البعثة أو البحوث والدراسات التي يقوم بها وكذلك الموفد في الاجازة الدراسية أثناء فترة البعثة أو الاجازة أو بسيها ملكاً للدولة إذا كان الاختراع أو البحث له صلة بمهمة البعثة أو الاجازة الدراسية وإذا كان الاختراع أو البحث صاحباً للاستغلال المالي استحق عضو البعثة أو الاجازة تمويلها يقدرها وزير الداخلية بعدأخذ رأي لجنة البعثات .